



دور الأورو في التجارة الدولية

الأستاذ: صرامة عبد الوحيد

كلية الاقتصاد جامعة ام البواقي

مقدمة

لقد خلف الدولار الأمريكي الجنيه الاسترليني كعملة للتسوية المبادلات الدولية رغم ما أبداه هذا الأخير من منافسة للدولار لم تكن تعكس الصورة الصحيحة لحالة الاقتصاد البريطاني في ذلك الوقت. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اعتبر الدولار هو العملة الأكثر استعمالا في المبادلات الدولية، وفي الثمانينات من القرن العشرين ظهر كل من الين الياباني و المارك الألماني كعملات منافسة للدولار و ساد الاعتقاد أننا سننتقل من نظام للعملة احادي القطب الى نظام ثلاثي الاقطاب، و لكن سرعان ما اكتشف العالم محدودية منافسة العملتين امام قوة الدولار لكن مع دخول اوربا في وحدة نقدية و ظهور اليورو كعملة دولية قادرة على منافسة الدولار ولما يمثله الحجم الاقتصادي و التجاري الاوربي على الساحة الدولية، اصبح الاعتقاد السائد اننا في مرحلة انتقال لنظام ثنائي الاقطاب، و لهذا سنحاول في هذه المداخلة معرفة ما هي خصائص عملة و مدى قدرة الاورو على منافسة الدولار في هذا الميدان .

1- خصائص عملة التسويات الدولية :

لا تختلف الخصائص التي تتميز بها العملة المستعملة في النظام النقدي الدولي عن خصائص العملة المحلية، وتبين مبادئ الاقتصاد الاولى ان النقود تؤدي ثلاث وظائف اساسية و هي :

- تستعمل كوسيط للتبادل

- مخزن للقيمة

- وحدة للحساب

و العملة الدولية لا تختلف عن ذلك حيث نجد ان لها نفس الخصائص فاستعمالها كوسيط للتبادل ينطلق من ان المبادلات بين الأطراف من أقطار مختلفة بعملات مختلفة لا يتم إلا بالاتفاق على عملة للتسوية وهذا اما باختيار عملة احد البلدين او عملة ثالثة.

أما استعمالها كوحدة للحساب فيكون لتحديد قيمة السلع و الخدمات محل التبادل و تحديد الفواتير السلعية و تستخدم العملة لتحديد تعادل سعر الصرف.

اما اعتبارها كمستودع للقيمة فمثلا عند الاستثمار خاصة في السوق المالي يتم اختيار الاصول المالية بالعملة الدولية لغير المقيمين و تستخدمها البنوك المركزية كاحتياطي للصرف و كمقابل للعملة المحلية.



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

و تختلف العملة المحلية عن العملة الدولية في كون الاولى لا تعطي الخيار لصاحبها في حرية قبول التعامل بها داخل إقليم الدولة الواحدة ,بينما في المعاملات الدولية أي متعاملين من إقليمين مختلفين فهنا لا بد من اختيار العملة المستعملة لتسوية المبادلات و يكون ذلك بالتفاوض بين الطرفين وقد ينص الاتفاق علي استعمال عملة ثالثة و هذا حسب قوانين السوق فمثلا المواد الأولية المتجانسة (مثل القمح و السكر ...) تستعمل عادة الدولار لتحديد القيمة و تسوية المبادلات.(1)

ان اختيار العملة هي عملية تخضع لقواعد السوق و لهذا فان وظيفتي العملة كوسيط للتبادل و وحدة للحساب تتغلب على وظيفتها كمستودع للقيمة و هو ما يبرر استعمال عملة واحدة او بعض العملات على المستوى الدولي. و لتفسير ذلك يمكن الاعتماد على المثال التالي: يقوم المستثمر عادة بتتويع مخاطره لتقليلها الى أقصى حد ممكن فينوع من حيازة العملات الدولية كاصول ولا يعتمد على عملة واحدة تبعا للحكمة التي تقول لا تضع البيض في سلة واحدة, و يتوقف حجم كل عملة مختارة حسب الخطر و العائد المتوقع منها ,ولهذا من المفروض ان لا تكون سيطرة لعملة واحدة (الدولار) على العملات الاخرى خاصة اذا علمنا انه في الربع الاخير من القرن العشرين كانت الاصول المقومة بالين الياباني و المارك الألماني لها عائد اكبر من الاصول المقيمة بالدولار ,و رغم ذلك يبقى هو العملة الاكثر استعمالا على المستوى الدولي .

وتعود اسباب ذلك الى ان النقود تعتبر ناقل للمعلومات حول الأسعار ,وبما ان للمعلومات تكلفة يلجأ المتعاملون الي تخفيض التكاليف بالإجماع على عملة واحدة عادة و عدم الرغبة في تغييرها,و يشبه جورج تافلاس العملة باللغة حيث تعتبر وسيلة للتخاطب و التواصل بين المتعاملين أي اختيار لغة احد الطرفين او لغة ثالثة فمثلا مصدر جزائري و مستورد ياباني و السلعة هي البترول او الغاز فيتم التخاطب بالعربية او اليابانية او لغة ثالثة وهي الإنجليزية و نفس الشئ بالنسبة للعملة فيمكن استخدام الدولار كعملة للتسوية وكلما كان استخدام عملة ما كبيرا على المستوى الدولي ازدادت منافع من يحوزها و أصبح من الصعب التحول الى استخدام عملة أخرى و هو ما يفسر استمرار استخدام الجنيه الاسترليني كعملة مهيمنة على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الاولى رغم فقدان المملكة المتحدة لمركزها كقوة اقتصادية مهيمنة.

2- عوامل استخدام العملة دوليا :

هناك عدة عوامل يجب توفرها في العملة حتى تستخدم دوليا و هي :

- 1-2- توافر الثقة في قيمة العملة أي تمتعها بقيمة وسعر صرف مستقرين ويكون ذلك عن طريق التحكم في معدل التضخم في البلد المصدر للعملة وهو ما يمكن للمتعاملين من معرفة قيمة العملة إزاء العملات الاخرى دون الحاجة الى اجراء تحريات لمعرفة التغيرات المستقبلية للعملة وقد كان متوسط معدل التضخم في الولايات المتحدة ما بين 1980 و1989 افضل من متوسط المعدل المسجل في دول الاتحاد الأوروبي حيث سجلت الاولى 5.5% بينما سجلت الثانية 7% ولكن بعد التصديق على معاهدة



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

ماستريخت انخفض معدل التضخم في الاتحاد الاوروبي الي 3.2% مقابل 3% للولايات المتحدة خلال الفترة 1990 و 1999. (2)

2-2- ضرورة توفر الثقة في الاستقرار السياسي للبلد المصدر للعملة وتعتبر الولايات المتحدة الأكثر استقرارا سواء في الداخل لغياب حركات التحرر و النزعات الاستقلالية و او على الصعيد الخارجي كون الولايات المتحدة اكبر قوة عسكرية لا تجرأ أي دولة أخرى على الاعتداء عليها و اعتبر إن إحداث 11 سبتمبر إحدى العوامل التي بدأت في هز عرش الدولار على المستوى العالمي.

2-3- الخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة من حيث الحجم الاقتصادي و حصته من التجارة الدولية فكلما كان حجم التجارة اكبر كلما كان التعامل بعملته كبيرا ونرى ان دول منطقة الاورو مجتمعة تمثل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة حيث بلغ الناتج الداخلي لدول الاورو 22% من الناتج الداخلي الخام العالمي سنة 1997 مقابل 27% للولايات المتحدة. (3)

2-4- توفر البلد المصدر للعملة علي أسواق مالية متحررة و واسعة وعميقة من حيث توفرها على ادوات مالية متعددة و عميقة بان تكون لها اسواق ثانوية متطورة حيث تسهم في زيادة الطلب علي عملة البلد للاستثمار , ولدى الولايات المتحدة اكبر الاسواق المالية في العالم فرسلة اسواقها للاوراق المالية توازي تقريبا مجموع رسلة اسواق الاوراق المالية للدول السبعة الاكثر غنى في العالم مجتمعة. (4) و عموما أن إختيار العملة في المبادلات التجارية يكون حسب :

- صفة السلع والخدمات التجارية

- خصائص الدول الأطراف المعنية بالمبادلات

- الاستقرار النقدي للدول الأطراف المتعاقدة والتي يمكن أن تكون العامل المحدد لهذا الاختيار بالإضافة إلى مجموعة من القواعد في المفاوضات الدولية. (5)

3- القدرات الاقتصادية لمنطقة الأورو

دخلت إحدى عشرة دولة من دول الإتحاد الأوروبي في العملة الأوروبية الموحدة ولقد التحقت اليونان بهذه المجموعة في أول جانفي 2000 , وتمتلك هذه الدول مجتمعة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقد بلغ الناتج الداخلي الإجمالي لدول الأورو باستثناء اليونان نحو 6308 مليار \$ في عام 1997 بما يشكل نحو 22,40% من الناتج العالمي في العام المذكور مقارنة نحو 7746 مليار \$ للولايات المتحدة الأمريكية بما يشكل نحو 27,50% من الناتج العالمي في العام نفسه وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 1999/1998. (6)

ومثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك دول الأورو اقتصاديات صناعية متقدمة عالية القدرة على المنافسة في مجال الخدمات والإنتاج الصناعي عامة وبالأذات صناعات التكنولوجيا العالية، وهذا التقدم هو أساس القدرة العالية



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

على المنافسة التي تمتلكها إقتصاديات دول الأورو وتستند إليها في حيازة مكانتها التجارية المتفوقة عالميا، والتي تتفوق بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغت قيمة صادرات دول منطقة الأورو مجتمعة نحو 1105.3 مليار دولار في عام 2003 بما تشكل نحو 14.7 % من الصادرات العالمية في العام المذكور مقارنة بصادرات الأمريكية التي بلغت 723.8 مليار دولار توازي نحو 9.6% من الصادرات العالمية في العام 2003. أما واردات دول الأورو فإنها بلغت 1119.0 مليار دولار تمثل 14.4 % من الواردات العالمية عام 2003 ، مقارنة بالولايات التي تلقت واردات تقدر ب 1303.1 مليار دولار توازي نحو 16.8% من الواردات العالمية عام 2003، مع عدم احتساب التجارة بين دول الاتحاد ومن ثم يعتبر الاتحاد الأوروبي القوة التجارية الاولى من حيث الصادرات قبل الولايات المتحدة والثانية عالميا من حيث الواردات بعد الولايات المتحدة. (7)

وهذه البيانات توضح في مجملها أن دول منطقة الأورو مجتمعة هي القوة التجارية الأعظم في العالم فضلا عن كونها القوة الاقتصادية الثانية في العالم .

4- حصة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي ومنطقة الأورو من التجارة العالمية

بالنسبة لمنطقة الاتحاد الأوروبي (15) حصة الصادرات والواردات متقاربة 14.7% و 14.4 % من مجموع الصادرات العالمية مع عدم حساب المبادلات بين الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي (15- UE) فحصة الصادرات هي أكبر من الواردات وخاصة بالنسبة لألمانيا التي سجلت صادرات سلعية تقدر ب 748.3 مليار دولار بنسبة 10% من الصادرات العالمية ومرتبة أولى عالميا، و واردات تقدر ب 601.7 مليار دولار بنسبة 7.7% من الواردات العالمية ومرتبة ثانية عالميا مع حساب المبادلات بين دول الاتحاد ، بينما تستثنى بعض الدول مثل المملكة المتحدة التي سجلت سنة 2003 صادرات سلعية تقدر ب 304.6 مليار دولار بنسبة 4.1 % من التجارة العالمية و مرتبة سادسة اما الواردات فقدرت ب 390.8 مليار دولار مع حساب التجارة بين دول الاتحاد و كذلك فرنسا والتي تحتل المرتبة الخامسة من حيث الصادرات بقيمة 386.7 مليار دولار و الواردات بقيمة 390.8 مليار دولار ومرتبة خامسة عالميا. (8)

خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1996 لم يكن هناك تنوع كبير في درجة الانفتاح الاقتصادي لدول (15- UE) باستثناء إسبانيا وإيرلندا والبرتغال والسويد ، حيث عرفت هذه الدول نسبة ارتفاع في درجة الانفتاح تقدر ب (15 %) وهذا راجع في الأساس إلي دخول دول الإتحاد الأوروبي في هذه الفترة .

بالنسبة للدول الأكثر انفتاحا لدينا الإتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبوعي بنسبة تقدر ب 60,7 % وإيرلندا 56,90% هولندا ب 51 % .

ودرجة إنفتاح هذه الدول تقود إلى العوامل التالية:

تواجد العديد من الشركات الأجنبية ومن بينها شركات متعددة الجنسيات داخل هذه الدول الثلاثة .



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

أهمية الموقع الجغرافي لكل من منطقة الاتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي وهولندا حيث تحتوي هذه الأخيرة على أكبر المواني الأوروبية حيث تعتبر هذه المواني مواني عبور خاصة بالنسبة لبلجيكا التي تمر عبر موانئها ما يقدر بـ 20% من السلع التجارية للاتحاد الأوروبي .

بينما دول الاتحاد الإقتصادي الأوروبي الأكثر انغلاقا هي فرنسا بنسبة تقدر بـ 19.80%، إيطاليا بنسبة 18,80%، إسبانيا 19,90%، اليونان 16 %، وهذا يعود للأسباب التالية:

بالنسبة لفرنسا وإيطاليا وإسبانيا يعود السبب الرئيسي إلى أهمية الأسواق الداخلية لهذه الدول، أما فيما يخص اليونان فيعود السبب لموقعها الجغرافي الطرقي بالإضافة إلى دخولها إلى الاتحاد الاقتصادي متأخرة .

بينما الدول المتوسطة الانغلاق هي ألمانيا، المملكة المتحدة، البرتغال، النمسا، الدانمارك، فنلندا، السويد بدرجة انفتاح تقدر بين 20% و 30 %، وهي الدول الأقرب إلى الدول المنغلقة نسبيا في مجال التجارة الخارجية منها إلى الدول المنفتحة نسبيا .

إن درجة الانفتاح لهذه الدول متوسطة الانغلاق ترجع إلى عوامل مختلفة :

حجم الأسواق الداخلية لكل من ألمانيا والمملكة المتحدة .

الموقع الجغرافي الطرقي خاصة بالنسبة للبرتغال والدول الشمالية والنمسا .

وما يلاحظ فيما يخص درجة الانفتاح للمناطق الاقتصادية الثلاثة (الاتحاد الأوروبي، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية) .

1. الاتحاد الأوروبي تقدر درجة انفتاحه بـ 8,90% باستثناء التجارة ما بين أعضاء الاتحاد الأوروبي .

2. درجة الانفتاح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ 9,50% .

3. درجة الانفتاح التجاري بالنسبة لليابان تقدر بـ 8,30 %، فهذه المناطق الثلاث بدرجة إنفتاح لا تتعدى 10% تعتبر مناطق منغلقة، فالولايات المتحدة الأمريكية هي نسبيا أكثر إنفتاحا في مجال التجارة الدولية عن الاتحاد الأوروبي بنسبة تقدر بـ 9.5%

إن درجة الانفتاح التي لا تتعدى نسبة 10% لا تنقص من أهمية التجارة الخارجية لدول المجموعة

الاقتصادية الأوروبية. (9)

أما درجة الانفتاح اليابان فتقدر بنسبة 10% . بينما الين الياباني حصته ضعيفة في كافة الصادرات

العالمية 4,6% مقابل 8.30% من الصادرات العالمية في سنة 1992 لليابان بالمقابل حصة هذه العملة

الصعبة (الين الياباني) في تداول السندات الدولية هو ثلاث مرات أكبر و يقدر بـ 13,7% وهذا ناتج عن

الأهمية البالغة للفائض المالي المستمر لليابان (90 مليار دولار خلال العشرية الأخيرة) التي سمحت له أن

يكون البلد المقرض الأهم في العالم.



5- الأورو كعملة فوترة ودفع في إطار التجارة الدولية

إذا كانت إقامة الاتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي سوف تكون له إنعكاسات إقتصادية ونقدية هامة على الدول الأعضاء ، فإنه سيكون له أيضا إنعكاسات جد معتبرة على مستوى العلاقات التي ستقيمها المنطقة مع العالم. ومن هذا المنطلق فإن منطقة الأورو التي سوف تحاول ان تتطور على المستوى المتوسط إلى منطقة الاتحاد الأوروبي بانضمام دول أوروبية جديدة (10 دول من اوربا الشرقية في ماي 2004 و مفاوضات مع دول اخرى مثل بلغاريا ورومانيا و تركيا) وبهذا سيكون لها حجم مساوي لحجم الولايات المتحدة الأمريكية لا من حيث التجارة العالمية، ولكن كذلك من حيث الناتج الداخلي الخام والأسواق المالية. (10)

فالدور الأساسي للأورو في المبادلات الدولية سوف يجد نفسه في مواجهة الدولار الأمريكي الذي يزال مهيمنا، لهذا فإن دور العملة الجديدة سوف يتحدد من خلال الإرادة من جعل هذه العملة الجديدة كعملة مستقرة من خلال إنتهاج سياسات نقدية ومالية ملائمة. و نشير هنا إلى أن كل الأدوار التي تلعبها عملة دولية هي مترابطة ، ففي دولة أين المتعاملين الاقتصاديين سيتعاملون بعملة صعبة لتسديد مبادلاتهم الدولية الإقتصادية والمالية يحرصون على توفير هذه العملة في إحتياجات الصرف ومن جهة أخرى كلما استعملت العملة كعملة دولية كلما كان الحث في إستعمالها أكبر أنها تعطي سيولة متزايدة وتقليل من تكاليف التبادل. فأهم المحددات العالمية لعملة هي حجم الأسواق التي تصدر هذه العملة وحجم تجارتها العالمية ، وكذلك الاستقرار الاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى توفير الأسواق المالية الواسعة ، فالاستقرار السياسي الاقتصادي يفسر لنا حالة الفرنك السويسري الذي يلعب دولي أكبر من الوزن الاقتصادي لسويسرا بالرغم من غياب الأسواق المالية الواسعة .

بينما بالنسبة للين الياباني نلاحظ أنه يلعب دور دولي أقل أهمية من الوزن الإقتصادي لليابان في مقابل هذه المحددات يملك الكثير من المميزات ، فالإتحاد الأوروبي يشكل كتلة إقتصادية يمكنه من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

أن استعمال الدولار كعملة أساسية في الصفقات التجارية قد إنخفض منذ 1980 خاصة بعد إنخفاض حصة صادرات الدول المصدرة للبترول. فالدول المتطورة قادرة على فرض حصة كبيرة من الصادرات والواردات العالمية وتسميتها بعملاتها الوطنية وبهذا فإن هذه الدول تحمي نفسها من تقلبات أسعار الصرف ، أن معامل " عالمية " عملة ما يمكن تقديره عن طريق العلاقة بين قيمة الصادرات المسجلة لهذه العملة وقيمة الصادرات للبلد المصدر لهذه العملة .

فعندما تحلل موقع الدولار و اللين ومختلف العملات الأوروبية كعملات أكثر استعمالا (سامية) في المبادلات التجارية نلاحظ ما يلي:



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

أن الولايات المتحدة تحصي جل مبادلاتها بعملتها الوطنية (92% صادرات و 80% من وارداتها) وبهذا فهي بعيدة عن أي خطر من تقلبات أسعار الصرف أما فيما يخص الدولار فهو يظهر بأنه العملة الدولية الأكثر جاذبية .

اما اللين الياباني هو العملة الوطنية الوحيدة والتي لا تستعمل بصفة ترجيحية في مبادلاتها مع بقية العالم من صادرات (40,10%) وارداتها (17,00%) وفيما يخص المبادلات الخارجية لليابان فهي مسجلة بالدولار الأمريكي وبالين الياباني، (إن الحصة المهمة في هذا الإطار هي للولايات المتحدة) كبلد مستقبل للصادرات اليابانية ، بالإضافة إلى الحصة الضخمة لليابان للواردات في المواد الأولية والطاقة (غاز ، بترول، والمسعرة بالدولار الأمريكي) ضف الى ذلك الممارسات التجارية للمصدرين اليابانيين الذين يلجئون دائما إلى الدولار الأمريكي كعملة مبادلات ما يفسر انخفاض الدرجة العالمية للين الياباني . ومن بين العملات الأوروبية وحدها تمثل العملة الألمانية الأكثر عالمية لكنها منخفضة بالنسبة للدولار الأمريكي.

اما عالمية المارك الألماني فهي راجعة للمتعاملين الإقتصاديين الأوروبيين الملتزمين بصفقات تجارية ، أما درجة عالمية الجنيه الإسترليني المرتفعة نوعا ما و يرجع ذلك الي استعماله كعملة تسعيرية لبعض الموارد الأولية كالفضة والكاكاو الشاي ، أما فيما يخص الفرنك الفرنسي فدرجة عالميته راجعة إلى الإتفاقات النقدية القائمة بين فرنسا ومنطقة الفرنك الفرنسي (CFA) حيث تشرف فرنسا على تحويل فرنك (CFA) إلى الفرنك الفرنسي حسب نسبة معينة ، فالدول الإفريقية التي تشارك في هذه الإتفاقيات النقدية يمكنها تسجيل صفقاتها بالفرنك الفرنسي .(11)

6- سعر صرف الأورو أمام الدولار

يعد سعر صرف الدولار إزاء الأورو من أهم الأسعار العالمية ، لما له من أثار إقتصادية ، ذلك لأن قوة الدولار تؤثر في موازين التجارة ، وتدفقات رؤوس الأموال ومعدلات النمو والأرباح ، أسعار الأسهم ، ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة .

وقد شهد عام 2003 تدهورا كبيرا في سعر صرف الدولار إزاء الأورو، حيث ارتفع سعر الأورو 84 سنتا في يوليو 2001 إلى أكثر من 1,2 دولار في الأسبوع الأول من ديسمبر 2003 ، هو ما يعني إرتفاع سعر الأورو إزاء الدولار بنسبة تفوق 30 % . وإذا ما استمرت أسعار الصرف الحالية للدولار إزاء الأورو على ما هي عليه ، فإن الناتج الداخلي لمنطقة اليورو الذي بلغ عام 2001 حوالي 60% من الناتج الداخلي الأمريكي سوف يرتفع إلى حوالي 80% من الناتج الداخلي الأمريكي و يبدو غريبا إنخفاض قيمة الدولار، في الوقت الذي ينمو فيه الإقتصاد الأمريكي بمعدلات جيدة من اقتصاديات منطقة الأورو . ففي عام 2003 حقق الناتج الداخلي الأمريكي معدل نمو بلغ حوالي 3,50 % مقابل 0,30% في منطقة الأورو ، و 2,30 %



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

في اليابان ، ومعنى ذلك أن النمو الملحوظ في الاقتصاد الأمريكي كان من المفروض أن يؤدي إلى ارتفاع الدولار وليس إلى خفضه ، وهذا ما حدث خلال التسعينيات ، لكن المشكلة تكمن في نمو الطلب المحلي في الولايات المتحدة لمعدلات أعلى من معدلات النمو في الدول الرئيسية التي تتعامل معها ، بسبب زيادة الاستهلاك العائلي الناجم عن زيادة إقتراض القطاع العائلي ، مما أدى إلى زيادة الواردات في الولايات المتحدة، وهذا ما أثر نسبيا في زيادة العجز المالي في ميزان المدفوعات ، و الذي نتج عنه تراجع أكبر في قيمة الدولار . وهناك أسباب أخرى أدت إلى انخفاض قيمة الدولار ، رغم النمو الملحوظ في الاقتصاد الأمريكي ، حيث كان المستثمرون الأجانب منذ سنوات قليلة يميلون لشراء الأصول بالدولار ولكن هذا الميل تراجع حاليا ، و ظهر هذا التراجع في الربع الثالث من عام 2003 ، حيث باع المستثمرون الأجانب أسهما أمريكية بأكثر مما اشتروا ، وصارت الولايات المتحدة تعتمد على شراء الحكومات الأخرى لسندات و أذون الخزانة الأمريكية ، مما يؤدي بالسلطات النقدية الأمريكية إلى رفع عائد السندات الأمريكية ، حتى تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب او رفع اسعار الفائدة.(12)

وإذا كانت هناك أسباب أدت إلى تراجع قيمة الدولار في الأجلين القصير والمتوسط، إلا أن هناك عوامل أخرى لها الأثر الأكبر على قيم العملات خاصة الدولار في الأجل الطويل ، و من أبرزها ظهور الصين كقوة إقتصادية عالمية ، حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى أن الناتج الداخلي الإجمالي للصين بلغ حوالي 25 % من الناتج الإجمالي العالمي.

أما بالنسبة لأوروبا فإنها قد تخشى الدولار الضعيف ، حيث يؤدي هذا إلى إضعاف القدرة التنافسية لشركاتها ، و من ثم زيادة الطلب على السلع الأمريكية. إلا أنه من ناحية أخرى فإن ارتفاع قيمة الأورو أمام الدولار يسهل على البنك المركزي أن يخفض أسعار الفائدة ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الضعيف في أوروبا ، والذي له آثار ايجابية كبيرة على منطقة الأورو.

لكنه و من جهة أخرى هناك عوامل من الممكن لها أن تعرقل مسار منافسة الأورو للدولار فمثلا أغلب التجار الشركات المتعددة الخدمات هي شركات أغلب رؤوس أموالها أمريكية، و البورصات كلها تتمركز داخل الدول الأنجلوسكسونية هذا ما يعطي للدولار إمتياز حقيقي في مجال التسعير والمبادلات ... الخ ، لكن رغم كل ما سبق ذكره من العراقيل التي تقف في وجه الأورو هناك مجموعة من المحفزات تتمثل في ما يلي:

- 1- التذبذب الذي يعرفه سعر الدولار ، فمنذ سنة 1970 عرف سعر الدولار تذبذب قدر ب 1 دولار = 3,66 مارك ألماني سنة 1971 كحد أقصى وإلى 1 دولار = 1,43 مارك ألماني كحد أدنى سنة 1995. هذا ما قد يؤثر على المضاربين المدفوع لهم بالدولار ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة لمواد الأولية ، المعدنية والنباتية ، ونفس الشيء بالنسبة للدول المنتجة للبترول والغاز.



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

2- وجود العديد من الدول المصدرة التي تسعى للحصول بفضل مبيعاتها الاتحاد الأوروبي على مداخيل هامة بالأورو ذلك لأجل :

- تسديد مشترياتها بالأورو

- تجنب ما يمكن أن يعرضه لهم تذبذب ل أسعار صرف الأورو من مخاطر سعر الصرف بالنسبة لمشترياتهم الغير مسجلة بالدولار.

3- إضطرار بريطانيا الانضمام إلى عملة المنطقة الموحدة على المدى القريب وذلك لأجل المحافظة على مكانتها في مجال التجارة الدولية ، وبذلك فإن الجنيه سوف يعوض بالأورو، ومنه سوف يتم تسعير كل المواد الأولية المسعرة بالجنيه بعملة الاتحاد الاوربي.

7- أفاق استعمال الأورو

إنطلاقا من الهيكل الحالي للمبادلات الخارجية لمختلف دول الاتحاد الأوروبي وبالأخذ بعين الاعتبار كل النواحي التي تطرقنا إليها سابقا حول كيفية إختيار عملة المبادلات التجارية ، سنحاول الآن الانتقال إلى أفاق إستعمال الأورو في التجارة الدولية ، وتجدر الإشارة إلى أنه حاليا 63 % من صادرات دول الاتحاد الأوروبي تجري فيما بينها وآليا نستطيع إعتبار جميع صادراتها مسجلة بالأورو باستثناء وعلى الأقل على المدى المتوسط بعض السلع المتجانسة التي يمكن أن تبقى مسجلة بالدولار نظرا لمجموعة من الأسباب التي تطرقنا إليها سابقا خاصة فيما يخص قطاعي البترول والغاز.

إن قابلية الأورو ليكون عملة دولية قابلة لمنافسة الدولار الأمريكي مسألة مصداقية أو ثقة هذه العملة لدى المستثمرين والوكلاء الاقتصاديين، عموما وإن كانت تجربة عام 2002 قد عكست قوة منطقة الاورو على كسب عدد من المستثمرين الدوليين فإن مصداقية الاورو تتركز على جملة من المعطيات أهمها :

- مدى سلامة الأداء الإقتصادي الأوروبي في دول منطقة الاورو على المدى القصير والمتوسط؛

- تقليص معدلات البطالة وتحقيق العدالة الإجتماعية بين الدول المنتمية لهذه العملة

مقدرة البنك المركزي الأوروبي على إدارة السياسات النقدية للدول الأعضاء والعمل على الإلتزام بالضوابط والمعايير المتفق عليها ؛

- مدى نجاح سياسة التوسع في عضوية الاتحاد الإقتصادي والنقدي لتشمل دول شرق ووسط أوروبا؛

حسم التريث و الشك في انضمام بريطانيا إلى هذه العملة بحكم وزنها الاقتصادي والسياسي ولأهمية سوق لندن المالية ؛

- بالإضافة إلى المدى إستعداد الولايات المتحدة والهيئات المالية الدولية الكبرى في التعاون مع بلدان منطقة الأورو في مجال إستقرار أسعار صرف الدولار والأورو .



جامعة الأغواط 18-20 أفريل 2005

ومن أجل أن تكون الأورو عملة أكثر تدويلا يجب أن يصبح ذا مكانة في التجارة الدولية والإحتياجات النقدية لدى البنوك المركزية العالمية، ولبلوغ هذه الغاية يرى الاقتصاديون أنه ينبغي تطوير الأسواق المالية وكذلك تحقيق معدلات نمو إقتصادية تعكس ثقل إقتصاد المنطقة وتعزيز سلامة السياسات النقدية المالية والإقتصادية عموما المنطقة من طرف الدول الإعضاء.

تطوير وتحديث الأسواق المالية الأوروبية حتى تكون أكثر جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية توفير فرصا إستثمارية أكثر مما هو متاح في السوق الأمريكية .

إلا أنه نظرا للتجربة الفتية للعملة الموحدة لا يتوقع في المنظور القريب حتى ولو تحقق هذه الشروط أن يحل الأورو محل الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية ، إلا أنها تستطيع أن تكون أكثر تدويلا و قدرة تنافسية للدولار الأمريكي أو أي عملة دولية أخرى الين الياباني أو عملة آسيوية موحدة محتملة.

ولعل الأهم بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة ليس فقط أن تكون قوية أو ضعيفة مقارنة بالدولار الأمريكي ، وإنما الأهم أن تكون أكثر مصداقية وأوسع استخداما داخل الإتحاد الأوروبي وخارجه. خاصة مع التصدع في الإقتصاد الأمريكي الذي يمر بمرحلة صعبة و بمعدلات بطالة لا سابق لها منذ عقود وحالة الركود التي يعاني منها هذا الإقتصاد.

الهوامش:

- 1- جورج تافلاس ,الاستخدام الدولي للعملات الدولار الامريكي و اليورو,مجلة التمويل و التنمية ,جوان 1998 ,ص 42
- 2- سمير محمد عبد العزيز ,التكالات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة,مطبعة الاشعاع الفنية ,مصر, 2001,ص 232
- 3- احمد النجار ، مكانة الأورو الدولية في مواجهة الدولار ,مجلة السياسة الدولية ,عدد: 142، مطابع الأهرام ، مصر، 2000.ص 260,
- 4- جورج تافلاس, مرجع سابق,ص 43
- 5-Jean pierre Pauwels et yves windsline, l'Europe , l'Euro et le Commerce Mondial, éd.vuibert 1999, P , 48.
- 6- احمد النجار , مرجع سابق,ص 260
- 7- www. Omc .org/statistique/ évolution du commerce mondial en 2003 et perspectives pour 2004
- 8- www. Omc .org/statistique/ évolution du commerce mondial en 2003 et perspectives pour 2004
- 9- Jean pierre Pauwels et yves windsline, l'Europe , l'Euro et le Commerce Mondial, éd.vuibert 1999, P , 09



جامعة الأغواط 18-20 أبريل 2005

10- مايك ديبلر , ما بعد التكامل تدعيم خيارات أوروبا الاجتماعية بالنمو القوي , مجلة التمويل و التنمية , جوان 2004 , ص 8

11- Marc bassoni et Alain beitone , problemes monetaires internationaux , Armand colin , 3^{em} Ed, 1998, P156.

12- Jean pierre Pauwels et yves windsline, l'Europe , l'Euro et le Commerce Mondial, éd.vuibert 1999, PP 58-94.

المراجع

احمد النجار , مكانة الأورو الدولية في مواجهة الدولار , مجلة السياسة الدولية , عدد: 142, مطابع الأهرام , مصر, 2000.

سمير محمد عبد العزيز , التكتلات الاقتصادية الإقليمية في اطار العولمة, مطبعة الاشعاع الفنية , مصر, 2001.

- مجلة التمويل و التنمية , ماهو تأثير الاتحاد الاقتصادي و النقدي الاوروبي على اسواق الاوراق المالية , سبتمبر 1997 .

- مجلة التمويل و التنمية , الاستخدام الدولي للعملات الدولار الامريكي و اليورو , جوان 1998 .

- مجلة التمويل و التنمية , منطقة اليورو و الاقتصاد العالمي , ديسمبر 1998 .

- مجلة التمويل و التنمية , السياسة النقدية لنظام الأورو , مارس 1999 .

- مجلة التمويل و التنمية , لاتقيا في الطريق الى الاتحاد الاوربي , جوان 2001 .

- مجلة التمويل و التنمية , ما بعد التكامل , جوان 2004 .

- مجلة التمويل و التنمية , اليورو يبلغ الخامسة من العمر , جوان 2004 .

-JEAN Pauwels & Yves wendsline, L'Europe, l'Euro et le commerce mondiale, éd. vuibert, imprimerie France Quercy, Mai 1999.

- Marc bassoni et Alain beitone , problèmes monétaires internationaux , Armand colin , 3^{em} Ed, 1998.

- FMI Bulletin volume31,numéro 1, 21 janvier 2002

- FMI Bulletin volume31,numéro 2, 4 fevrier 2002

- FMI Bulletin volume31,numéro 5, 18 mars 2002.

- FMI Bulletin volume33,numéro 4, 08 mars 2004.

<http://www.OMC.ORG>

<http://www.BCE.net>